

المبحث الثالث عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث عذاب الميت ببكاء أهله عليه

المَطْلَبُ الأوَّل

سَوَقُ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أَنَّ حَفْصَةَ بَكَتْ عَلَى عَمْرِ رضي الله عنه، فَقَالَ: مَهْلًا يَا بُنَيَّةُ! أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا أُصِيبَ عَمْر رضي الله عنه جَعَلَ صَهِيب رضي الله عنه يَقُولُ: وَآخَاهُ! فَقَالَ لَهُ عَمْرُ: يَا صَهِيبُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الْحَيِّ؟» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢).

وعن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، قَالَ: تُوفِّيَتْ ابْنَةُ لِعْثَمَانَ رضي الله عنه بِمَكَّةَ، وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا، وَحَضَرَهَا ابْنُ عَمْرِ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا -أَوْ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي- فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِ رضي الله عنه لِعَمْرُو بْنِ عَثْمَانَ: أَلَا تَنْتَهَى عَنِ الْبِكَاءِ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

(١) أخرجه البخاري دون القصة في (ك: الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت، رقم: ١٢٩٢)، ومسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، رقم: ١٢٩٠)، ومسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٢٧).

فقال ابن عباس رضي الله عنه: قد كان عمر رضي الله عنه يقول بعض ذلك، ثم حدث قال: صدرت مع عمر رضي الله عنه من مكة، حتى إذا كنا بالبيداء، إذا هو بركبٍ تحت ظلِّ سَمرة، فقال: اذهب، فانظر من هؤلاء الركب، قال: فنظرتُ، فإذا صهيب رضي الله عنه، فأخبرته، فقال: ادعُه لي، فرجعتُ إلى صهيب، فقلت: إرتحل فالحق أمير المؤمنين، فلمَّا أُصيب عمر دخل صهيب يبكي، يقول: وَآ أَخَاهُ!.. وَآ صاحِبَاهُ! فقال عمر رضي الله عنه: يا صهيب، أتبكي عليَّ وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ١٩».

قال ابن عباس رضي الله عنه: فلمَّا مات عمر رضي الله عنه، ذكرتُ ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت: رَجِمَ الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بَبْكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، ولكنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، قال ابن عباس رضي الله عنه: «عند ذلك والله هو أضحك وأبكى»، قال ابن أبي مليكة: «والله ما قال ابن عمر رضي الله عنه شيئًا». متفق عليه ^(١).

وعن عروة بن الرُّبَيْر قال: ذُكر عند عائشة رضي الله عنها قول ابن عمر: الميِّت يُعَذَّبُ بِبَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، فقالت: رَجِمَ الله أبا عبد الرحمن، سمع شيئًا فلم يحفظه، إنما مرَّت عليَّ رسول الله ﷺ جنازُهُ يهوديٌّ وهم يبكون عليه، فقال: «أنتم تَبْكون، وإنَّه لَيُعَذَّبُ» أخرجه مسلم ^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، رقم: ١٢٨٨)، ومسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٢٧).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٣١).

المَطْلَب الثاني

سَوَقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرة

لأَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

ينحصر مُجْمَلُ ما أورده المعاصرون مِن معارضاتٍ لهذه الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ فِي واحدةٍ: وهي دَعَوَاهُمْ أَنَّهَا مُصَادِمَةٌ لَصَرِيحِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَاللهُ تَعَالَى فِي غيرَ مَوْضِعٍ مِنْهُ يَنْفِي عَنِ الْإِنْسَانِ حَمْلَ أَوْزَارِ غَيْرِهِ وَتَبْعَاتِ أَفْعَالِهِمْ مِمَّا لَا دَخَلَ لَهُ فِيهَا.

وفي تقرير هذا الاعتراضِ، يقول (جعفر السُّبْحاني):

«هذه الرُّوَايةُ وَإِنْ رَوَاهَا مُسْلِمٌ بِطَرِيقٍ مُخْتَلِفَةٍ، لَكِنَّهَا مَرْفُوضَةٌ جَدًّا، لِأَنَّهَا تُخَالِفُ صَرِيحَ الْقُرْآنِ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا لِرِذْوَانِ رَبِّكَ وَأَنْزِلُهُ وَأَنْزِلُهُ أُخْرَى﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦٤]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَنْ تَدْعُ مُمْغِلَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهَا لِأَنَّهَا لَا تَحْمِلُ مِنْهُ شَيْئًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [طه: ١٨].

فكيف يمكن أن نقبلَ أَنَّ الْمَيِّتَ الْبَرِيءَ يُعَذَّبُ بِفِعْلِ الْغَيْرِ، وَهُوَ شَيْءٌ يَرْفُضُهُ الْعَقْلُ وَالْفِطْرَةُ؟.. ولأجل ذلك رَدَّتِ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ هذه الرُّوَايةَ»^(١).

ويقول (محمَّد الغزالي) مُسْتَغْرِبًا مِنْ بَقَاءِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى قَبُولِ هَذَا الرُّوَايَاتِ: «إِنَّهَا -بِعَنِي عَائِشَةَ- تَرُدُّ مَا يَخَالِفُ الْقُرْآنَ بِجَرَأٍ وَثِقَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ

(١) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/ ٥٥).

هذا الحديث المرفوض من عائشة ما يزال مُثبتًا في الصّحاح!.. والخطأ غير مُستبعد على راوٍ، ولو كان في جلاله عمر!«^(١).

ويقول (أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري) مُعقبًا على حديث ابن عمر: «نَجِدُ صُورًا يَجِبُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْعَقْلِ عَلَى النَّقْلِ؛ نَجِدُ ذَلِكَ فِي صُورِ ظَهَرَ فِيهَا تَنَافِي التَّنَاقُضِ أَوْ التَّضَادِّ فِي أَذْهَانِنَا لَا فِي الْوَاقِعِ، كَالْخَيْرِ الصَّحِيحِ: بَأَنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِيكَاةِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، مَعَ الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ بِأَنَّهُ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى. الرُّجْحَانُ هَاهُنَا تَعَيَّنَ فِي الْعَقْلِ تَعَيُّنًا لَا احْتِمَالَ فِيهِ، بَأَنَّ تَعَذِّيبَ اللَّهِ لِلْمَيِّتِ بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْهُ: لَيْسَ مِنَ الْعَدْلِ الَّذِي أَوْجِبَهُ رَبُّنَا عَلَى نَفْسِهِ؛ إِذْ حَرَّمَ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَيْسَ مِنَ عَصْمَةِ الشَّرْعِ الَّتِي حَكَمَ بِهَا الْعَقْلُ ابْتِدَاءً، وَتَنَافِي مَا بَيَّنَّهُ الشَّرْعُ: أَنَّ الْمَكْلُوفَ مَسْتَوْلٍ عَمَّا جَنَاهُ مَبَاشَرَةً، أَوْ بِتَسْبُبٍ، وَلَيْسَ مَسْئُولًا عَنْ جَنَايَةٍ غَيْرِهِ»^(٢).

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٢-٢٣) بتصرف يسير.

(٢) «قانون التوفيق بين الدين والعقل» لابن عقيل الظاهري (ص/٢٢)، نقلًا عن «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٦٣).

المَطْلَب الثالث

دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ
عَنْ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

لا شَكَّ أَنَّ مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ عَلَمَانِ
مِنْ أَعْلَامِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ: عَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما؛ غَيْرُ أَنَّ هَذَا الرَّدَّ
مِنْهُمَا لِلخَبَرِ لَيْسَ عَنْ تَقَدُّمِ الْعَقْلِ عَلَى النَّفْلِ! - كَمَا تَوَهَّمَهُ هَؤُلَاءِ الطَّاعِنُونَ فِي
الْحَدِيثِ -، وَإِنَّمَا تَقْدِيمًا لِمَا يَرِيَانَهُ دَلَالَةُ نَقْلِيَّةٍ قَاطِعَةٍ عَلَى دَلَالَةِ نَقْلِيَّةٍ ظَنِّيَّةٍ؛ وَفَرْقٌ
بَيْنَ الْمُوجِبِينَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْأَخْبَارِ.

فَهَا هِيَ عَائِشَةُ رضي الله عنها تَجْهَرُ بِأَنَّ مَقْتَضَى اسْتِنكَارِهَا لِلْخَبَرِ: مُنَاقَضَتُهُ لآيَةٍ: ﴿وَلَا
تَزِدْ وَلَا تُنْقِصْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، مَعَ مَا نَقَلْتَهُ هِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ لَفْظٍ آخَرَ
يُخَالِفُ لَفْظَ عَمْرِ وَابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما لِلْحَدِيثِ.

فَكَانَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ مُوجِبًا عِنْدَهَا لِتَقْدِيمِ لَفْظِ رَوَايَتِهَا هِيَ عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهَا
مِمَّا ظَنَّتْهُ مُعَارِضًا لظَاهِرِ الْقُرْآنِ؛ وَإِنْ كَانَ هَذَا الْاِعْتِدَادُ مِنْهَا بِلَفْظِ رَوَايَتِهَا دُونَ
لَفْظِ غَيْرِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ أَمْرٌ قَدْ أَخْطَأَتْ فِيهِ رضي الله عنها.

يَقُولُ الْخَطَّابِيُّ: «الرَّوَايَةُ إِذَا ثَبَّتَتْ، لَمْ يُمَكَّنْ إِلَى دَفْعِهَا سَبِيلٌ بِالظَّنِّ، وَقَدْ
رَوَاهُ ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: عَمْرٌ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَالْمَغِيرَةُ؛ وَلَيْسَ فِيمَا حَكَّتْ
عَائِشَةُ مِنْ مَرُورِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى يَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا مَا يَدْفَعُ رَوَايَةَ عَمْرِ

والمغفرة، لجواز أن يكون الحَبْرَانِ صَحِيحِينَ مَعًا، وكلُّ واحدٍ منهما غير الآخر^(١).

وبتأملنا في دعاوي المُعاصِرِينَ في إنكارِ هذا الخيرِ، نلاحظ أنَّها تتركز على أمرين، لم يُصِيبِ المخالفون في تصحيح أصله الَّذِي ابْتُنِيَ عليه إنكارُه^(٢):
الأول: توهمهم أنَّ ظاهرَ الحديثِ مُعاقبةُ الميِّتِ بلا وِزْرِ اقترفه، ولا ذَنْبِ جناه؛ هذا قادهم إلى القول بـ:

الثاني: أنَّ هذا الظَّاهرَ مَدْفُوعٌ بِبَيِّنِ الْعَقْلِ وَضُرُورَةِ الشَّرْعِ.
والحقيقة: أنَّ ظاهرَ الحديثِ لا ينافيه العقل؛ فضلًا عن الدَّلَائِلِ الثَّقَلِيَّةِ، وما ظنَّوه منافيًا لهذا الظَّاهرِ، ليس هو مَدْلُولُهُ ولا ظاهره، بيان ذلك:
أنَّ المعارِضِينَ قَصَرُوا معنَى (العذاب) على (العقاب)، والصَّواب: أنَّ العذابَ أعمُّ من العقاب؛ فكلُّ عِقَابٍ عذابٌ بلا عكس.

وَالَّذِي يُبْرَهِنُ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى الدَّلَائِلُ التَّالِيَةُ:
تسمية الله تعالى على لسان أبيوب رضي الله عنه ما ابْتُلِيَ به عَبْدُهُ عَذَابًا، فقال: ﴿إِنِّي مَسْنِي الشَّيْطَانُ يُصْصِرُ وَعَذَابٌ﴾ [سورة: ٤١]، والعذاب هنا بمعنى: الضَّرُّ في بَدَنِهِ وأهله الَّذِي ابتلاه الله به^(٣)، لا على سبيل العقوبة له رضي الله عنه؛ وإنَّما ابتلاءٌ له.

ومن البراهين الدَّالَّة على بطلانِ قِصْرِ مفهومِ العذابِ على العقابِ:
ما صَحَّ عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ؛ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَنَوْمَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ سَفَرِهِ، فَلْيَعْمَلْ بِالرَّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِ»^(٤)، فَسَمَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله السَّفَرَ قِطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْأَلَمَ الْحَاصِلَ لِلْمَسَافِرِ، وَلَيْسَ هُوَ عَلَى جِهَةِ الْعِقَابِ.

(١) «أعلام الحديث» (١/ ٦٨٤).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٦٤-٦٧).

(٣) انظر «جامع البيان» لابن جرير (٢٠/ ١٠٦-١٠٧).

(٤) رواه البخاري في (ك: العمرة، باب: السفر قطعة من العذاب، رقم: ١٨٠٤).

ومن براهين ذلك أيضًا: أنَّ من العقوبات ما يصيب غير المُعاقَب؛ فيكون مصيبةً في حقِّه، كما قال ﷺ: «إذا أنزل الله بقوم عذابًا أصاب المُعَذَّب مَنْ كان فيهم، ويُؤثِّثُوا على نياتهم»^(١).

فإذا تحصَّل من ذلك عموم معنى العقاب، عُلم أنَّ ما يجده الميت من الألم بسبب النِّياحة عليه:

قد يكون عقوبةً له؛ إن كان من سُنَّة أهله ففعل ذلك، ولم ينههم، أو أمر به بعد موته، وهذا مذهب البخاريّ البيِّن من تبويبه للحديث بقوله: «باب: قول النبي ﷺ: يُعَذَّب الميت ببعض بكاء أهله عليه، إذا كان التَّوَجُّح من سُنَّتِهِ»^(٢).

وقد يكون ما يجده من الألم جرأً ذلك هو من جنس الضَّغطة، وانتهاز الملكين، والمرور على الصُّراط، وغيرها من أهوال يوم القيامة، فهذه الآلام تكون سببًا لتكفير خطايا المؤمن، وهذا ما نحا إليه جِلَّة من العلماء؛ كابن جرير الطبري، والقاضي عياض^(٣).

وفي بيان هذا المعنى يقول ابن تيمية:

«فهذا الحديث قبله أكابر الصَّحابة مثلُ عمر، وهو يُحدِّث به حين طعن، وقد دخل عليه المهاجرون والأنصار، وبنهض صهيبيًا عن النِّياحة، ولا ينكر ذلك أحد؛ وكذلك في حال إمرته يعاقب الحي الذي يُعَذَّب الميت بفعله، وتلقاه أكابر التَّابعين مثل سعيد بن المسيب وغيره، ولم يردُّوا لفظه ولا معناه.

والذي عليه أكابر الصَّحابة والتَّابعين هو الصَّواب؛ فإنَّ النبي ﷺ قال: (يُعَذَّب)، ولم يقل: (يعاقب)! والعذاب أعمُّ من العقاب .. فالعذاب هو: الآلام التي يُحدِّثها الله تعالى؛ تارةً يكون جزاءً على عَمَل فيكون عقابًا، وتارةً يكون

(١) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: إذا أنزل الله بقوم عذابًا، رقم: ٧١٠٨)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، رقم: ٢٨٧٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٩/٢)، ونسب النووي هذا المذهب إلى الجمهور، انظر كتابه «المجموع» (٣٠٨/٥).

(٣) انظر «إكمال المعلم» (٣٧١-٣٧٢)، وفتح الباري لابن حجر (١٥٥/٣).

تكفيراً للسَّيِّئَاتِ . . ثُمَّ ذَلِكَ الْأَلَمُ الَّذِي يَحْصُلُ لِلْمَيِّتِ فِي الْبَرْزَخِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ ذَنْبٌ: مِنْ جَنْسِ الضَّغْطَةِ، وَانْتِهَارِ مَنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَمِنْ جَنْسِ أَهْوَالِ الْقِيَامَةِ؛ يَكْفُرُ اللَّهُ بِهِ خَطَايَا الْمُؤْمِنِ، وَيَكُونُ مِنْ عَقُوبَةِ الْكَافِرِ^(١).

وَلَا يُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ الْمَتِينِ مِنْ هَوْلَاءِ الْأَعْلَامِ بِمَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِمْ بِهِ (مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ) فِي دَعْوَاهِ مَنَافَاةَ هَذَا الْأَلَمِ لِتَبْشِيرِ الْمُؤْمِنِ عِنْدَ مَوْتِهِ بِعَدَمِ الْحَزَنِ! حَيْثُ قَالَ:

«وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ يَتَأَلَّمُ بَعْدَ مَوْتِهِ لِبُكَاءِ أَهْلِهِ مُخَالَفٌ لِلآيَةِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا تَنْزِيلَ الْمَلَائِكَةِ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْغَنَةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فَصَّلَاتُكَ: ٣٠]، رَوَى ابْنُ كَثِيرٍ أَنَّ ذَلِكَ الْمَوْتَ، وَنَقَلَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: (يَبْشِرُونَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَفِي قَبْرِهِ، وَحِينَ يُبْعَثُ)، وَعَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَجْمَعُ الْأَقْوَالَ كُلَّهَا، وَهُوَ حَسَنٌ جَدًّا، وَهُوَ الْوَاقِعُ! فَأَيْنَ يَتَعَذَّبُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟ إِنَّ اللَّهَ مَطْمَئِنُّهُ عَلَى مَا تَرَكَ وَمَا سَيَلَقَى^(٢).

قُلْتُ: الَّذِي فِي الْآيَةِ: تَبْشِيرِ الْمَلَائِكَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنَّ «لَا تَخَافُوا مَا تَقْدُمُونَ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ، وَلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا خَلْفَتْكُمْ مِنْ دُنْيَاكُمْ مِنْ أَهْلِ وَوَلَدٍ، فَإِنَّا نَخْلُفُكُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ»^(٣)، فَطَمَأْنَنُتُهُمُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى مَصِيرِهِ الْآخِرِيِّ تَنْفِي خَوْفِهِ مِمَّا يَقْدُمُ عَلَيْهِ، وَالتَّبْشِيرِ لَهُ بِرِعَايَةِ أَهْلِهِ مِنْ بَعْدِهِ غَايَةً مَا فِيهِ ذَهَابُ حَزْنِهِ عَلَى فَقْدِهِمْ وَإِعَالَتِهِمْ.

وهذا -كما ترى- لا يَنْفِي أَنْ يَجِدَ هَذَا الْمُبَشِّرُ شَيْئًا مِنَ الْأَلَمِ إِذَا سَمِعَ بُكَاءَ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّهُ يَجِدُ شَيْئًا مِنَ الْأَلَمِ عِنْدَ الضَّمَّةِ، وَعِنْدَ انْتِهَارِ الْمَلَائِكِينَ لَهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ فِي كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، فَهَذَا كُلُّهُ لَا دَخَلَ لَهُ بِالْحَزَنِ الْمَنْفِيِّ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

(١) «جَوَابُ الْاِعْتِرَاضَاتِ الْمَصْرِئَةِ» (ص/ ٦٢-٧٢).

(٢) «السَّيِّئَاتِ» بَيْنَ أَهْلِ الْفَقْهِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ» (ص/ ٢٤).

(٣) مِنْ كَلَامِ مُجَاهِدٍ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ، انْظُرْ «جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (٢٠/ ٤٢٧).

وبهذا يَسلم الحديث ممَّا وُجِّهَ إليها مِن نَقَدَاتٍ، والحمد لله على ما كشف
من المُشكِلات.

